بين القرآن والنحو

للأستاذ علي النجدي ناصف

وعا مجمع اللغة العربية في مؤتمر العام الماضي إلى محاضرة عامة يلقيها الأستاذ شوقي ضيف عن « تيسير النحو» ، وقد خف لشهود المحاضرة والاستماع لها جمهرة من العلماء ، وعنى جمع منهم بالتعليق عليها ، فكان مما علق به عليها دعوة إلى نحو يستمد أحكامه من القرآن الكريم .

وما من دعوة إلى عمل يقوم على أساس من القرآن ، أو يأخذ منه بسبب ، أو يكون منه على حرف إلا قوبل بالترحاب وحسن القبول ، تيمنا بالقرآن ، وتساميا إليه في أفقه الأعلى .

ولعل مما يزيد هنا من الارتياح لهذه الدعوة أن النحو في جفائه وعبوسه حقيق أن يفيد من القرآن في سماحته وإشراق ديباجته ، فإذا هو ألين جانبا وأخف محملا .

ومهما يكن من أمر فإن الدعوة إلى نحو آخر يؤخذ من القرآن حرية أن تظفر بحظها المقدور من الحفاوة والجد لأنها دعوة إلى جليل من الأمر ، فمكان النحو بين علوم العربية مكانه الرفيع لا يتسامى غيره إليه . ولعلي إذ أقبل عليها فأدرسها ، وأرى رأيا فيها أن أكون أديت لها واجبا ، وشاركت في العمل لها بنصيب .

والنحو الذي تعنيه هذه الدعوة هو —بلا مراء— نحو للعربية كلها لا نحو للقرآن من بينها ، لأن النحو المستمد منه سيقوم مقامه منها ، ويغني غناءه فيها . أما نحو القرآن فإنما هو للقرآن وحده والقرآن نص فيها وليس بها كلها في اتساع آفاقها وتعدد فنونها .

والنحو حين كان يسترفد اللغة إبان نشأته لإقامة القواعد وتقرير الأحكام لم يكن يقتصر في هذا على نوع منها ولا فن من فنونها ، ولكنه يستوعبها طلبا واقتضاء ، سواء عليه جد القول وهزله ، وشريفه ورذله. وهو— لامحالة— وجد من كل أولئك حاجته ، عناء اللغة . أليست هي ترجمان

(*) تلا البحث الدكتور مهدي علام في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين نيابة عن المرحوم الأستاذ علي النجدي ناصف في ٨ من جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ ، الموافق ٣ من مارس ١٩٨٢ م .

الحياة ومرآتها بكل ما يضطرب فيها من شئون ؟

وتحتوى اللغة فيما تحتوى على ضروب من الأساليب كثيرة ، لها فى صنع النحو وإقامة بنيته عمل غير منكور ، بفضل ما أودعت من حقائق غُفل ، لها ذكر فى أبواب شتى من النحو لهذا يحرص النحاة عليها ويحتفون بها ، يعرضونها فى كتبهم ليديروا عليها بحوثا ويتخذوا منها شواهد وحججا .

وقد اخترت بعضا من أكثرها شيوعا ثم رحت أفتقد لها نظائر فى القرآن الكريم فلم أعثر لها على أثر فيه . وهذه هى : أسلوب المنادى الشبيه بالمضاف ، وأسلوب الاستثناء بغير إلا وغير ، وأسلوب التنازع الذى أعمل فيه العامل الأول ، وأسلوب الاشتغال الذى يقع فيه المشغول عنه بعد أداة مختصة بالدخول على الفعل ، وأسلوب حذف خبر المبتدأ حين تغنى عنه حال لا تصلح أن تكون خبرا له .

وكنت أود لو أتيح لى أن أعرض هذه الأساليب ومع كل أسلوب شواهده المتعددة من نظم القول ومنثوره ، لكن منع من ذلك اتقاء الإسهاب وما يُعقب من ملال .

وليس للقرآن قراءة واحدة يقرأ بها ولكنه يقرأ بقراءات كثيرة ومتنوعة ، ولم يكن بد من كثرتها وتنوعها ، لأن القرآن إنما أنزل فى أمة كانت قبائل شتى ، ولكل قبيلة لهجتها الخاصة ولم يكن الرسول — صلوات الله عليه — يلتزم القراءة بلهجة واحدة لئلا يشق على أصحاب اللهجات الأخرى . وتابعه على ذلك أصحابه والتابعون ، ثم أخذ عنهم قراء ثقات مأمونون ، يتعلمون ويعلمون . ومضى الأمر على هذا النحو كلما مضت منهم طائفة خلفتها أخرى ، تحمل الرسالة ، وتؤدى الأمانة على مر الزمان .

ويتنوع الخلاف فى القراءات تنوعاً كثيرا ، فخلاف فى حركات الإعراب كالذى فى قوله تعالى : (من يضلل الله فلا هادى له ، ويذرهم فى طغيانهم يعمهون)[1] . قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر : (ونذرهم) بالنون والرفع ، وقرأ أبو عمرو : (ويذرهم) بالياء والرفع ، وقرأ حمزة والكسائى : (ويذرهم) بالياء والجزم .

وخلاف فى بنية الكلمة وحركاتها كالذى فى قوله تعالى : (وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون)[2] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة الكسائى (بئيس) على وزن فعيل ، وقرأ نافع (بيسٍ) بكسر الباء من غير همز ، وروى عن نافع (بيْسٍ) ، بفتح الباء من غير همز على وزن فَعْل ، وقرأ ابن عامر (بِئس) على وزن

---

(١) سورة الأعراف : ١٨٦ والقراء السبعة : ٢٩٨

(٢) سورة الأعراف ١٦٥ ، والقراء السبعة : ٢٩٦

فيعْل مع الهمز ، وقرأ عاصم (بَيْئَس) على وزن فيعل .

وهناك خلاف فى الهمز بالتسهيل والتحقيق وبنقل الحركة وإقرارها . وخلاف فى الياءات فى أواخر الكلمات ، إثباتا وحذفا وتسكينا وتحريكا ، إلى ضروب أخرى فى الوصل والسكت والإدغام والفك . وهكذا ولا يعلم إلا الله هل يمكن أن يستجيب القرآن مع هذا الخلاف لنحو جديد ؟ ومعلوم أن تخالف الأصول يفضى إلى خلاف فى الفروع .

ولا يحدث الخلاف فى حركات الإعراب تغييرا فى معنى اللفظ المقروء ولا الألفاظ التى لها به صلة من صلات نظم الأسلوب فهذا قول الله — سبحانه — يصف مكر الذين ظلموا أنفسهم ، ويضرب قدرة مكرهم على إزالة الجبال مثلا لتفاقمه ، فيقول : (ومكروا مكرهم وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال)[1] .

قرأ الكسائى قوله : (لتزول) بفتح اللام الأولى ورفع الثانية ، فتكون (إن) هى المخففة من الثقيلة ، واللام الأولى هى الفارقة بينها وبين النافية . والمعنى على إثبات شدة مكر القوم . وقرأ سائر القراء (لتزول) بكسر اللام الأولى ، ونصب الثانية فتكون (إن) هى النافية فى أسلوب الجحود ، مثلها كمثل (ما) فى ذلك ، وتزول منصوب بأن مضمرة بعد اللام . والمراد بالجبال هنا آيات الله وشرائعه. والمعنى أن مكر القوم — وإن كان قادرا على إزالة الجبال — عاجز عن إزالة آيات الله وشرائعه . لأنها أرسخ من الجبال رسوخاً وأشد تمكنا[2]، فليس ثمة خلاف إذن فى معنى الآية فى القراءتين .

وربما أثار الخلاف فى حركات الإعراب خلافا بين أئمة النحو ، لا فى الإعراب وحده ولكن فى الحكم الذى يستند إليه أيضا ، كالخلاف فى قراءة كلمة(الأرحام) من قول الله عزوجل: (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام)[3]، قرأها حمزة بالجر عطفا على الضمير فى (به) من غير أن يعيد معها حرف الجر وهو حكم يجيزه الكوفيون ، ويعارضه البصريون فى ملحمة حامية من الخلاف بين المدرستين .

وفى القرآن كذلك آيات مشكلة الإعراب ولم يفت قدامى النحاة أن ينظروا فيها على نور من النحو المأثور ، فتهدُوا فيها إلى آراء رضوا عنها ، واطمأنوا إليها ومن هذه الآيات قول الله تعالى :(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)[4] فرفع (الصابئون) وهو فى موقع معطوف على منصوب مشكل ، وقد ذهبوا فيه إلى أنه مبتدأ حذف خبره ، وقدر تأخيره عن اسم (إن) وخبرها ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى (حكمهم كذا . . .) (الصابئون) كذلك .

---

(١) سورة إبراهيم : ٤٦
(٢) الكشاف : ١ : ٥٠٩
(٣) سورة النساء : ١
(٤) سورة المائدة : ٦٩ ، والكشاف : ١ : ٢٦٧

ومنها قوله تعالى (رب لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين)[1] فعطف أكن بالجزم على «فأصدق» بالنصب مشكل كذلك ، فجعل العطف على محل فأصدق مع تقدير سقوط الفاء ، كأنه قال : إن أخرتنى أصدق وأكن وربما سبق إلى الخاطر أن من الممكن تقليل الخلاف فى قراءة القرآن إذا نحن إقتصرنا فى تلاوته على القراءات السبع ، وهى ما هى بين القراءات ، قوة سند وصحة لغة لرسم المصحف . وقد ألف ابن مجاهد فيها كتابا جليلا وقد حققه الأستاذ الدكتور شوقى ضيف ، فأحسن تحقيقه وأصبح الاعتماد عليه فى القراءات السبع أمرا ميسورا .

ونحن إذ نرجع إلى هذا الكتاب نستلهمه الرأى نرى الخلاف فيه بين السبعة كثيرا متشعبا يمنع القرآن أن يستجيب لوضع نحو منه. بل إننى لا أبالغ إذا قلت : إن وضع النحو من القرآن فى قراءة واحدة ، سبعية أو غير سبعية أمر غير ميسور أيضا ، فكثيرا ما يخالف القارئ نفسه فى القراءة ، فيقرأ فى موضع أو مواضع بقراءة ، ثم يقرأ بغيرها فى موضع أو مواضع أخرى .

فهذه آية (كن فيكون) مثلا ، لقد ذكرت فى القرآن إحدى عشرة مرة ، فقرأها ابن عامر بنصب (فيكون) ست مرات ، وقرأها بالرفع فى الخمس الباقية[2] بل ربما وقع الخلاف فى قراءة لفظ واحد فى سورة واحدة فنافع وابن كثير يقرآن لفظ (الداعى) بغير ياء فى قوله سبحانه : (يوم يدع الداع) فى الآية السادسة من سورة القمر ، ويقرآنها بياء فى قوله : (مهطعين إلى الداع)[3] فى الآية الثامنة فى السورة نفسها ، ذلك لأن القراءة سنة متبعة ، تؤخذ رواية وسماعا ، لا قياسا وتطبيقا .

إننا حين تمنينا على الله أن يجعل لنا من القرآن نحواً لم نطلب الأمر من مأتاه الأصيل لأن القرآن ليس كتاب لغة ، ولكنه دستور حياة ونبراس هداية . وقد مضت سنة الله فى خليقته أن يأخذها بقانون التخصص ، كل فيما هو ميسر له ، فجعل لكلٍّ نصيبا من تكاليف الحياة ، هو فيه أصيل ، وبه موكل ، وله مهيأ .

وأيما عمل قد يصلح له ، ويشارك به مما ليس من همه — فهو منه نافلة ، يحفظها ويثاب عليها .

فلندع القرآن الكريم إذن بمكانه من الأفق الأعلى ، بين الطهر والإجلال والتقديس ، ولنعد إلى النحو ، لانعيبه ونستعدى عليه فقد فعلنا من ذلك كثيرا ، وأبلينا فيه بلاء الحمد والوفاء ، ولكن نعود إليه لنجعل

---

(١) سورة المنافقون : ١١ (٢) انحاف فضلاء البشر : ٨٩]
(٣) كتاب السبعة : ٦١٧

من حفاوتنا به وجهادنا فيه حفاوة بلغة الثقافة وجهاداً فيما تزخر به من كنوز المعرفة الكريمة فى ماضيها الغابر وحاضرها الماثل .

فلنجمع لها أمرنا إذن ، ولنقبل عليها نبعثها من مرقدها ناضرة ندية ، وننشرها فى الناس دانية الثمار ، ميسرة الأسباب ، لا نبخل بها على أحد من أبنائها ، ولا ننسى فى هذه العزمة المباركة إن شاء الله أن ثمة آفتين ملعونتين تتربصان بها ، ولا أرى بعيدا — إن غفلنا عنهما أو قصرنا فى القضاء عليهما — أن تفسدا علينا أمرنا ، وأن تجعلا من جهدنا فيه عملا ضائعا وعبثا فارغا .

وأعنى بالآفتين « الأمية والعامية » — أعاننا الله عليهما — فالأمية سمة التخلف ، ومباءة الجهالة وعار الأمم . والعامية وباء شَرُّه مستطير ، ومصاب الثقافة منه عظيم . فعلينا بهما نستنقذ الحياة الفاضلة من وَبَالِهِمَا ، غير وَانِين ولا مقصرين .

لقد صبرنا على العامية طويلا ، وسكتنا عنها كراما ، فنمت وازدهرت وراحت تزاحم الفصحى ، وتنازعها القول فى كل مقام للكلام فيه مجال ، حتى أصبحت لغة التدريس والمحاضرة ، ولغة الإعلام والتوجيه ، ولغة السياسة والأدب ، بها تكون الخطابة فى الشئون العامة والمطالب الكبرى لا يكاد يعدل عنها إلى الفصحى الخالصة إلا نادرا .

ولقد خيل إلى حُماة العامية ونصرائها أنهم قادرون على إعلاء شأنها ونفى الشَّيْن عنها إذا هم بدلوا بأسماء بعض معالمها أسماء من بعض معالم الفصحى ، فسموا الزجل شعرا ، والزجال شاعرا ، كأن الأسماء فى رأيهم تعمل عمل أصحابها فى كل ما يبغون منها أن تكون .

وهذه المنظومة — التى يسمونها النشيد القومى — قد حلّت فى غفلة الزمن محل نشيد كريم فهى تنشد فى المحافل والمناسبات ذات الشأن برغم ما يعيبها من عامية ، وتحريف ، واضطراب فى الوزن .

وقد تقدمت فى مؤتمر العام الماضى أوصى بها أن تعرض على شاعر من شعرائنا المكرمين ليقوم عوجها وينفى معايبها إذا كان حتما أن نُبقى عليها ، لا نبغى بها بدلا من الأناشيد التى نظمها بعض شعرائنا المقدّمين ، مثل نشيد شوقى ، أو الرافعى ، أو العقاد .

غير أن العامية حمتها ، وأبت إلا أن تظل على حالها خلقاً سقيما ، ولم لا ؟ أليست هى لغة العلْية وأصحاب الجاه ، لا يمتنع عليها مطلب ولا يُمَسّ فى حماها مستجير ؟

أما بعد ، فإنى أعتقد أن الله تعالى إذ يرضى عن مسعانا للثقافة ، وإذ يقدر له أن يؤتى ثمره المرجى ، نشراً للثقافة ، وتمكينا لها ، نكون يومئذ بمطلع عصر مزهر ، تتفتح فيه القلوب وتهذب الأذواق ، وترقّ المشاعر وتذلل الألسنة . ويومئذ تخفّ مئونة النحو ويصبح فى القليل الصالح منه كفاية وغناء .

على النجدى ناصف
عضو المجمع